

من هي «وحدة قصاصي الأثر» التي عثرت على العارضة والزبيدي؟



صفحة (٢)ة

«يوم الغفران» بين الأمس واليوم.. هل التاريخ يعيد نفسه؟



صفحة (٤)ة

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢١/٩/٢١ الموافق ١٤ صفر ١٤٤٣ هـ العدد ٥٠٨ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

إسرائيل وإيران.. هل المواجهة حتمية؟

بقلم: أنطوان شلحت

عاد الانشغال بالملف النووي الإيراني إلى صدارة جدول الأعمال في إسرائيل في ظل مستجدات كثيرة، يظل في مقدمها تبدل الحكم، بتزامن ما في كل من الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل، وما أتاحه تبدل الإدارة الأميركية من إمكان العودة إلى الاتفاق مع إيران والذي أبرم العام ٢٠١٥ وعارضته إسرائيل ومارست ضغطاً كبيراً على الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من أجل الانسحاب منه من جهة، ولركل مسار المفاوضات والعودة إلى نظام فرض العقوبات على نظام طهران، من جهة أخرى. غير أن الانشغال بالملف الإيراني من ناحية إسرائيل هذه المرة يأتي أيضاً على خلفية تقارير متطابقة تشير إلى أن إيران حققت تقدماً كبيراً في مشروعها النووي إلى ناحية الاقتراب من أن تصبح دولة عتبة نووية، وعندها فإن المسافة بينها وبين امتلاك قنبلة نووية تسمى قصيرة جداً. كما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» قبل أيام، نقلاً عن تقرير لخبراء ثقة، أن إيران أصبحت قادرة خلال شهر واحد تقريباً على امتلاك ما يكفي من المواد لتزويد سلاح نووي واحد بالوقود. ووفقاً للتقرير نفسه، بإمكان إيران إنتاج وقود السلاح الثاني في أقل من ثلاثة أشهر، ووقود السلاح الثالث في أقل من خمسة أشهر. ولكن بالرغم من ذلك فإن تصنيع رأس حربي حقيقي، أي رأس يمكن أن يصلح للتكريب على صواريخ إيراني، سيستغرق وقتاً أطول بكثير، ولا بد من أن نشير إلى أن مثل هذه التقديرات صدرت أيضاً في الماضي عن كل من وزيرى الدفاع والخارجية الإسرائيلييين بيني غانتس ويائير لبيد، ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، وكذلك عن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي. من الملاحظ أنه حتى بين الذين يتحفظون من مسلك الحكم الإسرائيلي السابق حيال الولايات المتحدة، والقصد المسلك الذي اتسم بقدر من التحدي والخروج علناً ضد سياستها الخارجية، وبين الذين يؤيدون هذا المسلك ويحثون عليه، ثمة قاسم مشترك بأن إسرائيل لا يمكنها في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني أن تقبل بما تقبل به الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال هناك بين الخبراء الإسرائيلييين الأمنيين من يعتقد أن الولايات المتحدة يمكن أن تتعايش مع إيران كدولة عتبة نووية بينما إسرائيل لا يمكنها ذلك لأسباب شتى، أهمها أن ذلك يعني اقترابها من امتلاك سلاح نووي، كما من شأن أمر كهذا أن يسرع سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، ما قد يؤثر في خلخلة صورة إسرائيل القوية، كدولة تنفرد بامتلاك مثل هذا السلاح.

وطبعاً يندر أن تعثر بين مختلف ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي على من يعترض على التقييم بأن إيران تتعاظم من يوم إلى آخر كتهديد مركزي للأمن القومي الإسرائيلي، وإنه إلى جانب مشروعها النووي فهي تتصّف، من خلال من ينعتون بأنهم «فروشا» في لبنان وسورية والعراق واليمن وكذلك قطاع غزة، التهديد الباليستي، وخصوصاً للبنية التحتية المدنية والاستراتيجية لإسرائيل. وهو تحديد متنوع يتضمن عشرات آلاف الموارىخ، وثمة سعي لإنتاج صواريخ ذات قدرة إصابة دقيقة، وطائرات مسيرة من دون طيار مسلحة وغيرها.

إن الصورة العامة المترسمة حتى الآن في هذا الصدد تشي بما يلي: أولاً، ما زالت ماثلة في الأذهان ترذات أن أصداء تصريحات رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي كوخافي خلال مشاركته في المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي» الذي عقد في جامعة تل أبيب في أواخر كانون الثاني الفائت، وذكر فيها أنه أصدر تعليمات إلى الجيش الإسرائيلي بإبعاد بعض الخطط العمليانية لمواجهة ما وصفه بأنه امتلاك إيران كمية من اليورانيوم المتضب خثرق ما هو مسجوع به، وتطويره ضد أجهزة طرد مركزي تتيح لها إمكان تطوير قنبلة نووية في غضون عدة أشهر بل وحتى عدة أسابيع، وشدّد على أنه يجري العمل من أجل إعدادها بسرعة. واعتبر كوخافي أن أي دفع للفظوف الأميركية المفرضة على إيران سيسمح لها بتطوير قنبلة، وأن أي عودة إلى الاتفاق النووي ستكون بمثابة خطأ فادح.

ثانياً، تتصادى مع هذه الترددات تقديرات إسرائيلية، لا سيما من جانب جهات معدودة على أنصار الحكم السابق، تقول إنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن عجز إدارة الرئيس الحالي جو بايدن إزاء سيطرة حركة «طالبان» على أفغانستان يضع علامة سؤال كبيرة على أدائها في مقابل إيران الآن. وهذه الجهات نفسها تشير إلى أنه طبقاً للتقارير التي تُنشر في وسائل الإعلام، تستعد إسرائيل لتفخيد عملية عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني، لكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت ستعتمد هذا المسار فعلياً، ولا سيما إزاء حقيقة وجود حكومة إسرائيلية جديدة تطمح إلى تعزيز التنسيق مع إدارة بايدن.

لا بد من أن نشير أيضاً إلى أن وضع علامة استفهام حول أداء واشنطن في مقابل إيران لا يقتصر على أنصار الحكم السابق، فضلاً عن هؤلاء هناك الكثير من المصادر الإسرائيلية التي تؤكد أنه من تحليل أقوال الرئيس الأميركي ووزير خارجيته ومستشاره لشؤون الأمن القومي، يمكن فهم أن الطريق لكي تشمر الولايات المتحدة عن ساعدها بصورة نقطة ضد إيران ما زالت طويلة، كون مسلم أولوياتها الاستراتيجية مختلفاً. ويقف في رأسه حالياً مواجهة فيروس كورونا والوضع الاقتصادي والصين.

يبقى السؤال المطروح: هل ستقوم إسرائيل بعملية عسكرية ضد إيران في ظل وجود حكومة تسعى للتنسيق مع الإدارة الأميركية، ومن الصعب أن تدير لها ظهر المجن؟ وثمة من يلجأ إلى أنه في حال شئ مثل هذه العملية هناك احتمال كبير بأن تكون حازت على ضوء أخضر أميركي، في ضوء عودة العلاقات بين الدولتين إلى مجراها الطبيعي.

وللعلم أخيراً، كوخافي طلب تحضير خطط عمليانية لمواجهة إيران في مطلع العام الحالي، ولكن في واقع الأمر، ومثلما تؤكد أوراق «معهد أبحاث الأمن القومي»، فإنه اعتباراً من العام ٢٠٠٩ جرى تعزيز قدرات إسرائيل وجهوزيتها لشن هجوم عسكري ضد إيران، كما جرى إطلاق جهد دبلوماسي كثيف في المحافل الدولية.

ومنذ ذلك الحين، تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على ثلاث ركائز هي، وفقاً للمعهد نفسه:

أولاً، الإجراءات السرية، وذلك استمراراً للاستراتيجية السابقة التي اعتمدت على الاستخدام المتطور للقدرات الاستخباراتية، بدرجة أقل بكثير مما على الركيزتين الدبلوماسية والعسكرية. ثانياً، جهد دبلوماسي مستقل عاقد العزم، جعل إسرائيل في موقع متطرف مقارنة بموقف المسئول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. ثالثاً، خيار عسكري مستقلاً للموسم، للغاية منه ردع تقدم المشروع النووي الإيراني وتشكيل رافعة للدافع قديماً بالجهود الدبلوماسية، أو اتخاذ قرار بضرية تنفيذ بسرعة من دون توطؤ الولايات المتحدة، وذلك في حال عدم وجود بديل آخر.



(أ.ف.ب)

فلسطينية وطفها يقفان إلى جانب نافذة مركز توزيع مساعدات تابع لـ «الأونوا» في مدينة غزة يوم ١٦ الجاري.

خطة «الاقتصاد مقابل الأمن» في غزة.. هل تملأ فراغ غياب حل سياسي؟

كتب عصمت منصور:

غزة، وشبكة مواصلات تربط الضفة الغربية بالقطاع، واستثمارات دولية، ومشاريع مشتركة بين مصر والسلطة وإسرائيل ومناطق صناعية بالقرب من حجاز إيرز، وهي مشاريع سستولى الدول المانحة والبنك الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول خليجية تمويلها.

أهداف الخطة

لا يترك عنوان الخطة العريض «الاقتصاد مقابل الأمن» مجالاً للاجتهاد بأن مراميها النهائية لا تطل الجوانب السياسية التي يبحث عنها الطرف الفلسطيني ويضعها هدفاً أساسياً من وراء أي عملية تفاوض أو تعاون مع إسرائيل، وهذا إلى جانب اشتراط موافقة حماس عليها يصيب حظوظها في النجاح في مقتل، ويجعل مصيرها مشابهاً لمصير غيرها من المبادرات التي ركنت على الرف ولم تدخل حيز التنفيذ.

مع ذلك، يهدف يائير لبيد، ومن خلفه الحكومة الإسرائيلية، إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، داخلية وخارجية، من وراء طرح هذه الخطة، التي تأتي وفق اعتراف لبيد نفسه أثناء عرضها، في ظل عدم وجود خطة أخرى، وعدم تجريب وضع خطة شاملة على الطاولة، وحصر أفق التفكير بين خيارين: «استمرار جولات القتال المتكررة التي تساهم في تآكل قوة الردع الإسرائيلية، وتراجع شرعية الهجمات الإسرائيلية على القطاع»، أو إعادة احتلال القطاع «وهو ما يعتبر منافياً للمصالح الوطنية الاسرائيلية».

رغم أن لبيد يعترف أن خطته «ليس كاملة ولا مثالية» إلا أنها قد تحقق لإسرائيل أهدافاً بعيدة المدى. ويمكن تلخيص هذه الأهداف والمكاسب التي يرمي لبيد إلى تحقيقها من وراء خطته، كما وردت في خطابه والشروحات التي قدمها حولها أمام مركز السياسات ضد الإرهاب، بما يلي:

أولاً: انعدام البدائل العملية لحل أزمة غزة (سوى الحرب وإعادة الاحتلال أو بقاء الحالة على ما هي عليه) مع عدم توفر الشروط لمفاوضات سياسية، يتطلب تقوية السلطة وإضعاف حركة حماس، لخلق ظروف مناسبة مستقبلاً، وهذا يمكن للخطة أن تساهم به. ثانياً: إضعاف شرعية (ومضها بالدراماتيكية) على أي تصعيد عسكري مستقبلي ضد حركة حماس وفصائل المقاومة في غزة. ثالثاً: تركيز الجهد والموارد الإسرائيلية في مواجهة خطر المشروع النووي الإيراني وتطلعاتها لبناء قوة إقليمية في المنطقة. رابعاً: وقف حالة الاستنزاف الاقتصادية والأمنية التي ترهق اقتصاد إسرائيل.

إلى جانب هذه الأهداف المعلنة التي يرمي لبيد إلى تحقيقها، هناك أهداف أخرى داخلية وحزبية مبطنة وغير مصرح بها، في صلبها سعي لبيد إلى تعزيز زعامته وتحسين علاقته مع الإدارة الأميركية ومع توجهاتها.

واقعية الخطة

حاول الباحث في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، يوحنان تسوريف أن يستقرئ مدى واقعية تطبيق خطة يائير لبيد وحظوظها من النجاح ليخلص إلى أن الخطة متعددة السنوات، التي تستند إلى مبدأ «الاقتصاد مقابل الأمن»، ليست جديدة وأنها سبق أن طرحت في العام ٢٠٠٩، وأنها تتقاطع مع خطة ترامب التي أطلق عليها اسم «صفقة القرن» وكلاهما فشلتا فشلاً ذريعاً. من الأسئلة المهمة التي يثيرها الباحث، عدا عن موقف رئيس الحكومة نفتالي بينيت، ووزير الدفاع بيني غانتس، اللذين لم يعلنوا موافقتهم العلنية عليها (رغم إعلان لبيد أنه عرضها عليهما)، يتعلق بالسلطة الفلسطينية، وإن كانت قد اطلعت على الخطة، خاصة وأن الرئيس محمود عباس يتبنى مبدأ يرفض فيه أي عملية لا تتضمن مركبا سياسياً وينظر إلى هذه الأفكار على أنها تهدف إلى تحويل الحل المؤقتة إلى حلول دائمة.

يتعلق السؤال التالي بحركة حماس «التي ستنظر إلى أي عملية

عرض وزير الخارجية الإسرائيلي، رئيس الحكومة بالإجابة يائير لبيد، في المؤتمر السنوي لمركز السياسات ضد الإرهاب الذي عقد في جامعة «رايخان» يوم الأحد ١٢ أيلول ٢٠٢١. خطة أعدتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، تهدف إلى إيجاد حل «طويل الأمد وأكثر واقعية» لحالة عدم الاستقرار وجولات التصعيد العسكرية التي تتدلع بوتيرة متكررة بين إسرائيل وقطاع غزة.

شدد لبيد في كلمته التي عرض فيها خطته، على أن هذه الخطة التي تتكون من مرحلتين، تعتبر رؤية أكثر واقعية من مقارنة «الإعمار مقابل تجريد القطاع من السلاح» التي سادت حتى الآن، وأنها تأخذ بالاعتبار، وتنبع أصلاً، من عدم نضج الشروط فلسطينياً وإسرائيلياً التي تمكن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من التوصل إلى اتفاق سلام شامل، قائم على أساس الانفصال عن الفلسطينيين، على قاعدة حل الدولتين، «إلا أنها ستخلق الظروف المناسبة من أجل الوصول إلى هذا الحل» على قاعدة إضعاف حركة حماس «التي لن ندير حواراً معها ولا نعترف بها» وتعزيز دور السلطة الفلسطينية كونها «العنوان الذي يمكننا التعامل معه».

تم عرض الخطة التي ما زالت مجرد مقترح أولي، قد تتبناه الحكومة الإسرائيلية، إذا ما لاقت ترحيباً واسعاً واستجابة من الأطراف المختلفة عربياً ودولياً، والتي لم تعرض على الطرف الفلسطيني حتى الآن، على عدة جهات دولية مؤثرة، وفق ما صرح به لبيد، أهمها وزير الخارجية الأميركي، ووزير الخارجية الروسي، والاتحاد الأوروبي، ودول خليجية وإقليمية أخرى، كما أن شريكه الرئيسي في الحكومة، وزير الدفاع بيني غانتس ورئيس الحكومة نفتالي بينيت، أبدوا موافقتهم المبدئية عليها، وهو ما يزيد من حظوظها ودرجة الجدية التي تؤخذ بها، الأمر الذي يؤهلها لأن تتحول إلى ركن أساس في السياسة الرسمية الإسرائيلية، لملة فراغ عدم وجود استراتيجية واضحة للتعامل مع ملف قطاع غزة ووقوف إسرائيل أمام خيارين اثنين منذ الانسحاب من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ وهما: استمرار جولات القتال المتكررة أو إعادة احتلال القطاع.

مراحل الخطة

تتكون خطة «الاقتصاد مقابل الأمن» من مرحلتين أساسيتين، تكمل أحدهما الأخرى بشكل عضوي، حيث تعتبر المرحلة الأولى مرحلة إعادة الإعمار الإنساني والمدني الذي يطال الجوانب الأساسية جدا والإنسانية الملحة، مثل الكهرباء والغاز وتحلية مياه الشرب والمنظومة الصحية والسكن والمواصلات. ودور المجتمع الدولي في هذه المرحلة هو في الرقابة على أداء حركة حماس من خلال منظومة اقتصادية دولية تتولى مهمة الإشراف على تنفيذ المشاريع، وضمان عدم استغلال هذه الموارد في تعاطف قوتها، وهذه المنظومة ستعتبر شرطاً أساسياً لانطلاق المرحلة الأولى التي ستعتبر حجر الأساس الذي تبني عليه الخطوة التالية.

والمرحلة الأولى من الخطة التي ستطبق بشكل متدرج ستوقف في حال تم خرقها من قبل حماس وهذا سيقابل برد شديد عسكرياً، كما أنها ستسير وفق مبدأ كان وضعه بينيت بأن «الهدوء سيجعلنا نقدم أكثر».

يشد لبيد في خطته على أنه، حتى لو ساد الهدوء، والتزمت حركة حماس بالشروط والليات الرقابة، فإن إسرائيل ستبقى في يدها قابس تشغيل الكهرباء والماء، وعلى أن السلطة الفلسطينية ستكون جزءاً فاعلاً في تنفيذ المشاريع وهي التي ستقوم وتدير معبر كرم أبو سالم في حال افتتاحه، كما أن مصر ستشرف على معبر رفح البري.

ستدمج المرحلة الثانية والأكثر جدية وفق الخطة في قرار أممي يصدر عن مجلس الأمن الدولي، كونها ستوضح أكثر معالم القطاع، وستشمل مشاريع استراتيجية مثل بناء الميناء الصناعي قبالة شاطئ



(بأ)

البث عن الأسرى المختبرين في محيط الناصرة.

من هي «وحدة قصاصي الأثر» التي عثرت على العارضة والزبيدي؟

كتب وليد حباس:

بعد أن تجندت معظم الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية في مطاردة الأسرى الفلسطينيين الستة، وتم فتح غرفة عمليات تضم أجهزة الشاباك، الجيش، الشرطة، المستعربين، ووحدات نخبة في هيئة الأركان، وبعد أن استعانت هذه الأجهزة بطائرات مُسيرة، وتكنولوجيا التنصت والتتبع، كانت وحدة قصاصي الأثر هي بالذات من نجح في الوصول إلى محمد العارضة وزكريا الزبيدي يوم السبت ١١ أيلول الحالي. أو هكذا روج الإعلام الإسرائيلي الذي ركز على الجنود البدو داخل وحدة قصاصي الأثر، حتى السنوات القليلة السابقة، اعتبر الجيش الإسرائيلي بأن وحدة قصاصي الأثر قد عفا عليها الزمن، وأنها على أبواب الانقراض بفعل الاعتماد المتزايد لآليات الرقابة والتتبع على الأتمتة والحوسبة والذكاء الصناعي القائم على خوارزميات معقدة. (١) بعد إعادة اعتقال العارضة والزبيدي، بدأ الإعلام الإسرائيلي يعيد الاعتبار إلى وحدة قصاصي الأثر في الجيش الإسرائيلي كذراع لا يمكن الاستغناء عنه، أو على الأقل بدأ يظهر خطابا جديدا بأن التكنولوجيا غير قادرة على أن تستبدل مهارات «القصاص البدوي» التي تدمج ما بين معرفة الطبيعة وامتلاك حس الفراسة العالي.

وحدة قصاصي الأثر التي اعتقلت العارضة والزبيدي تدعى «مرعول»، وتأسست العام ٢٠١٤ بعد استخلاص العير من حملة «عودة الأبناء» التي أعقبت خطف ثلاثة مستوطنين في الخليل، في حينها لم تكن أمام المخابرات الإسرائيلية أدلة كافية سوى تتبع الآثار التي خلفها الخاطفون في شوارع وجبال الخليل. وحدة «مرعول» تضم حوالي ٦٠ عنصرًا، معظمهم ليسوا بحرب، وإنما إسرائيليون من الجيش الاحتياطي ويضمون علماء آثار، أدلاء سياحيين، مهندسين، علماء نباتات، جيولوجيين بالإضافة إلى قصاصي أثر بدو، والوحدة مختصة في طوبوغرافيا الضفة الغربية، وهذه هي المرة الأولى التي تعمل داخل إسرائيل. ثلاثة عناصر من هذه الوحدة تم استدعاؤهم على عجل في ليلة الجمعة ١٠ أيلول بعد وصول بلاغ من سائق جرافة زراعية في منطقة أم الغنم في الخليل. أحد العناصر الثلاثة، وهو إسرائيلي يدعى روعي سيمون، بدأ بتتبع الآثار من المكان الذي وصلت منه إشارة السائق. (٢) لكن هذه التفاصيل التي قد تعتبر هامة، غابت عن الإعلام الإسرائيلي الذي تجند لمقابلة قصاصي الأثر البدو، وحاول أن يختزل عملية

المطاردة الأخيرة بحس الفراسة الذي يمتلكه البدوي، ومن هنا تم الخلط ما بين وحدة «مرعول» وما بين وحدة قصاصي الأثر التابعة للجيش الإسرائيلي والتي تعتبر بالفعل وحدة بدوية. في الحقيقة، تأسست وحدة قصاصي الأثر التابعة للجيش في العام ١٩٧٠ من قبل اثنين من الضباط الإسرائيليين المنحدرين من أصول بدوية. الأول هو عبد المجيد المزاريب من قرية الناعورة في الجليل، والذي انضم إلى الجيش الإسرائيلي في أثناء حرب العام ١٩٤٨، وغير اسمه إلى عاموس يركوني ثم تطور ليصبح برتبة مقدم وقائد الوحدة ٤٢، (٣) أما الثاني فهو حسين العيب، وهو أول ضابط إسرائيلي بدوي يصل إلى رتبة عقيد. الإثنين كانا من أوائل قصاصي الأثر الذين مأسسوا عمل الوحدة لتصبح ذراعًا أساسيًا داخل سلاح المشاة في الجيش الإسرائيلي، وتضم وحدة قصاصي الأثر حاليًا ٥ سرايات (كل سرية ما بين ٥٠-٢٥ عنصرًا)، وتنشط في المناطق الحدودية، خصوصًا مع قطاع غزة، والحدود الإسرائيلية مع سينا ولبنان وسورية. (٤) بالإضافة إلى هذه الوحدة، هناك العديد من القصاصين الذين يعملون في جهاز الشرطة، المخابرات، بالإضافة إلى وحدات خاصة مثل «مرعول» والتي لا تتبع مباشرة إلى وحدة قصاصي الأثر البدوية.

ويقوم قصاصو الأثر بالعديد من المهام، ابتداء من محاربة تهريب المخدرات من سينا إلى إسرائيل، وصولاً إلى مهام تعتبر أمنية مثلما حدث في نزوة انتفاضة الأقصى إبان محاولات الاستشهاديين الفلسطينيين التسلل إلى داخل إسرائيل. ويمكن القول بأن هناك نوعين من النشاطات التي يقوم بها قصاص الأثر البدوي، الأولى، التزام قصاص الأثر بجزر جغرافي محدد لمدة طويلة جداً ودراسة معالمه بشكل دقيق، هذا النشاط رائج في المناطق الحدودية. مثلاً، عندما يتم استبدال وحدة الجنود والضباط المرابطين في منطقة حدودية معينة، وإرسال وحدة جديدة، فإن القصاص يبقى في المنطقة ولا يتم استبداله باعتباره «ذاكرة المكان» والتي لا داعي إلى إعادة بناؤها من جديد في كل مرة. مثلاً، في العام ٢٠٠٤، وصلت وحدة جنود جديدة إلى الحدود اللبنانية، وقبل أن تترجل للتعرف على معالم المكان، بدأ القصاص البدوي بعمله. وقد لاحظ صخرة صغيرة جداً ذات لون أكثر احمراراً من باقي الصخور التي لطالما حفظ لونها. وعندما قام بتمشيط المنطقة معتقداً بأن ثمرة من داس في هذا المكان، وجد ثلاث

عبوات ناسفة. (٥) النشاط الثاني لقصاصي الأثر، هو عدم المرابطة في مكان جغرافي محدد، وإنما التجول عبر الطبيعة وتعلم كيفية قراءة سطح الأرض باعتباره لوحاً يحفظ شهادات وبيانات قد تجربنا الكثير عن كل من مر من هنا، وإلى أين اتجه، ومتى عبر المكان. بل إن القصاص هنا قد يكون قادراً على تعلم سلوك الشخص الذي عبر المكان وتخمين طرق اختبائه والخيارات المتاحة أمامه من خلال تحليله للآثار التي خلفها، مثلاً، وحدة «مرعول» التي عثرت على العارضة والزبيدي استطاعت أن تميز أعقاب سجاثر الأسيرين من بين العديد من النفايات، وبعض الرجايات التي شربها، ومن ثم معرفة في أي اتجاه كان من ألقى السجاثر متجهًا، وصولاً إلى العثور على آثار خطوات نعل الزبيدي. (٦) هذا النوع من قص الأثر يحتاج إلى تدريبات متقدمة تتطلب بالضرورة مهارات تتعلق بعلم النفس وقراءة لغة الأثر.

هذا قد يعني أن قص الأثر، كمهنة، ليس حكراً على البدوي، بل إن هناك أسطورتين تتعلقان بالبدو في إسرائيل لا بد من تفنيدهما في هذا المناسبة: الأولى هي الاعتقاد السائد بأن معظم البدو يتجندون للخدمة في الجيش الإسرائيلي، هذه الأسطورة عارية عن الصحة، بل إن نسبة التجنيد في أوساط الشبان البدو وصلت في أحسن حالاتها إلى ٦-٧٪ فقط، وحتى هذه النسبة جاءت نتيجة حملات ترويج وتجنيد مكثفة قام بها مختصون في الجيش الإسرائيلي. (٧) الأسطورة الثانية تتعلق بالاعتقاد السائد، حتى في الثقافة الإسرائيلية، بأن البدوي خلق ليكون قصاص أثر، وأن هذه المهارة لا يتقنها سوى البدوي الذي طور في جيناته علاقة سحرية مع الطبيعة. وهذه نظرة استشراقية تنظر إلى البدوي كفرد غير متطور، بل إن عدم تطوره هو ما يجعله كنزاً نادراً يمكن الاستفادة منه من قبل الجيش الإسرائيلي الحديث. لكن في الحقيقة، فإن وحدة قصاصي الأثر هي وحدة إسرائيلية حديثة، ومؤخراً بدأت تستدخل تكنولوجيا معقدة، الأمر الذي يبين زيف الأسطورة القائلة بأن نظرة البدوي ساحرة، وأن لديه قدرة ماهرة على سماع تفاصيل الطبيعة.

مثلاً في إسرائيل هناك مدرسة قصاصي الأثر، وهي مدرسة عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي وموجودة في القاعدة العسكرية المسماة «لخيش» في لواء الوسط، وفيها يتعلم قصاص الأثر لمدة ١٢ أسبوعاً. ثم يلي ذلك كورس إضافي مدته ٦ أسابيع قبل أن يصبح القصاص

مؤهلاً للالتحاق بالجيش. في خلال هذه الأسابيع، يتم تدريب القصاصين البدو من قبل خبراء إسرائيليين وفق أحدث نظريات التتبع، والقصاص، وقرأة الطبيعة. (٨) بمعنى أن البدوي لا يولد قاصصاً، وإنما يتم صناعته ليصبح قاصصاً، على أن هذه الصناعة موجهة بشكل شبه حصري تجاه الشبان البدو، ليس لكونهم يملكون صفات خاصة فوق طبيعية، وإنما ببساطة لأن قص الأثر مصنف في الثقافة العسكرية الإسرائيلية كمجال خدمة رديء وغير مرغوب ولا يجلب الاحترام والتفاخر للمنتسب إليه كما هو الحال في وحدات عسكرية أخرى مثل سلاح الجو، أو التجسس، أو التكنولوجيا. بل إن البدو الذين يصلون إلى مرحلة الثانوية في المدرسة يتم إرسالهم للخدمة في وحدات جيش قتالية، بينما أن البدوي غير المتعلم، والذي لا يعتبر مؤهلاً ذهنياً أو معرفياً ليكون نداً لزملائه الجنود، يتم إرساله إلى وحدة قصاصي الأثر.

في مدرسة قصاصي الأثر العسكرية، يتم تدريب البدو على التعامل مع كل ظروف الطبيعة، بما يشمل أراضي وجبالاً غريبة عن بيئتهم الأصلية. كما يتم تدريبهم لقص الأثر في كل فصول السنة وتحت أي ظرف مناخي. كما أن قصاصي الأثر يتعلمون أيضاً كيف يعملون من داخل غرفة عمليات مشتركة ليتلقوا الأوامر من قبل المخابرات ثم يعودون ويغذون قاعدة البيانات الاستخباراتية بتفاصيل دقيقة من الطبيعة، على أن يبقى العقل المفكر والمحلل لكل البيانات هي المنظومة الأمنية الاستخباراتية التي يشكل قصاص الأثر ربما أحد أجزائها، لكنه بالتأكيد ليس الجزء الأهم. بعد حملة الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٤ والتي سميت «عودة الأبناء»، والتي من خلالها تجندت إسرائيل للبحث عن المستوطنين الثلاثة المخطوفين في الخليل، تم تطوير وحدة «مرعول»، لكن أيضاً تم تطوير عمل وحدة قصاصي الأثر البدوية لتبدأ باستخدام تكنولوجيا عسكرية متقدمة مثل الـ GPS، نظم التحكم والمراقبة، تقنية الأشعة تحت الحمراء والأقمار الصناعية. مع أن جنود احتياط إسرائيليين من وحدة «مرعول» هم الذين ساهموا في العثور على العارضة والزبيدي، إلا أن وحدة قصاصي الأثر البدوية داخل الجيش الإسرائيلي هي بالذات التي تم وضعها في مقدمة المشهد الإعلامي في إسرائيل، والسبب على ما يبدو ليس أهمية عمل الوحدة بحد ذاتها، وإنما أهمية الحديث عن دور البدوي داخل الجيش واستخدام ذلك كقصة ملهمة قد تدفع إلى تجنيد المزيد من البدو الراغبين بالاستفادة

(هوامش)

1. أنظر النشرة الصادرة عن الجيش الإسرائيلي على الرابط التالي: <https://bit.ly/3CqE4ot>
2. يوأف زيتون، أعقاب سجاثر وقنينة عصير: ثلاثة قصاصي أثر من الاحتياط استرجعوا مسار الهروب ووصلوا إلى الزبيدي، يديعوت أحرونوت، 11 أيلول، 2021. أنظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3zrGUyw>
3. ويكيبيديا، عاموس يركوني، 2021. أنظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3CgIKBQ>
4. ويكيبيديا، وحدة القصاصين، 2021. <https://bit.ly/3CABn3R>
5. شاي ليفي، الكشف عن أسرار التعقب: هكذا تعمل وحدة قصاصي الأثر، يديعوت أحرونوت، 2014. <https://bit.ly/3khdrvK>
6. إيتاي بلومنتال، مرعول: وحدة قصاصي الأثر التي حددت موقع الزبيدي، كان، 2021. <https://bit.ly/2VNROE>
7. رأفت أبو عياش، ما وراء الأرقام الإسرائيلية الرسمية لتجنيد في النقب؟، عرب 48، 2019. <https://bit.ly/3CpdyK>
8. ويكيبيديا، وحدة القصاصين.
9. رأفت أبو عياش، مصدر سابق.

يصدر قريباً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:
حسن خضر





إطلاق النار على قنّاص حرس الحدود برئيل حداريا شموييلي من النقطة صفر.

انعدام ثقة العائلات الإسرائيلية بالجيش بلغ نقطة الغليان!

تقارير جديدة:

كتب سليم سلامة:

الثقة والثمن الباهظ المترتب على المعركة مع الدولة؛ ٢. «الجيش والعائلات - كم يكلف تنظيم حملة شعبية من أجل الأسرى والمفقودين؟»؛ ٣. «الجيش والعائلات - هل يرتفع ثمن الصفة حين تمارس العائلات الضغط؟».

انعدام الثقة يبلغ نقطة الغليان

يبدأ التقرير الأول، عن أزمة الثقة بين العائلات والجيش والثمن الباهظ الذي تدفعه هذه العائلات عندما تتجرأ وتقرر شن معركة ضد الجيش/ الدولة، بالإشارة إلى حادثتين وقعتا مؤخراً «وأوصلتا أزمة الثقة بين الجيش والأهالي إلى نقطة الغليان». أما الحادثتان المقصودتان فهما: مقتل قنّاص حرس الحدود برئيل حداريا شموييلي، الذي توفي يوم ٣٠ آب الأخير متأثراً بالجراح التي أصيب بها يوم ٢١ آب عند الحدود مع قطاع غزة، بالتزامن مع مظاهرات «يوم الغضب» الفلسطينية، وقبل ذلك وفاة ضابط الوحدة ٨٢٠٠ في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، المزعز بـ «ت» في أوج عدوان «حارس الأسوار» (معركة سيف القدس) الذي شنّه إسرائيل ضد قطاع غزة في منتصف شهر أيار الماضي، تدهورت حالته الصحية وأقربت وفاته، بينما قليلة من اعتقاله «بتهم خطيرة»، وهي القضية التي فرضت عليها الرقابة العسكرية تعتيماً تاماً وحظرت نشر أية معلومات عنها، لكن موقع «واينت» كشف عنها في حينه (في مطلع حزيران الأخير) فتبين أن ضابط الاستخبارات قد اعتُقل في شهر أيلول ٢٠٢٠ «للاشتباه بارتكابه مخالفات استثنائية يُحظر تفصيلها». وفي أعقاب النشر في «واينت»، ادعت مصادر عسكرية بأن «الضابط قد انتحر في سجنه، بحسب الشبهات» وقال الجيش في بلاغ رسمي إنه «عُثر على الضابط في ساعة متأخرة من الليل وهو في حالة حرجة في غرفة اعتقاله فجري نقله إلى المستشفى وهناك تماماً، لكن قاسماً مشتركاً أساسياً وهاماً يجمع بينهما هو: انعدام الثقة من جانبها وجانب عائلات أخرى كثيرة بقيادة الجيش وسلطاته، بل وبالقيادات السياسية الحكومية أيضاً، وانعدام ثقة هذه العائلات بالتحقيقات التي أجرتها وتجربتها أذرع الجيش في ظروف وملايسات سقوط أبنائها أو اختفائهم وفقدانهم، أو وقوعهم في الأسر، ثم بالجهود المبذولة لاقتناء آثارهم وإعادةتهم إلى أحضان عائلاتهم، إن

كانت ثمة جهود كهذه تُبذل أصلاً. لكن «نقطة الغليان» المذكورة، والمشتركة لعائلات كثيرة تآذت نتيجة خدمة أبنائها في صفوف الجيش، لا تنحصر في مسألة عدم الثقة بالجهاز الأمني وقيادته فقط، بل تتعداها لتشمل عوامل أخرى أيضاً، من أبرزها: تجاهل العائلات وإبقاؤها في حالة من الغموض والتخبط بشأن كثير من المعلومات والتفاصيل المتعلقة بمصير أبنائها (موتهم، اعتقالهم، فقدانهم أو وقوعهم في الأسر) والتي يجري حجبتها عنهم، كما عن الجمهور الواسع بأوامر حظر نشر مختلفة بحجة «الاعتبارات الأمنية»؛ ما تصفه هذه العائلات بـ «عناق الدب» الذي تلقاه من جانب الجهاز الأمني (الجيش، أساساً)؛ ناهيك عن الأثمان الاقتصادية والصحية الرهيبة التي تضطر هذه العائلات إلى دفعها جراء قرارات تتخذها بشأن معركة ضد الجيش وأذرع وممارساته (بحقها)، تتحول تلقائياً إلى معركة «ضد الدولة» التي يمثل الجيش درة تاجها! ورغم أن عائلة الجندي شموييلي صبت جام غضبها على رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، شخصياً، وهو ما جرى استغلاله في حرب الصراعات والمناكفات السياسية والحزبية، إلا أن والدته قالت بصريح العبارة وهي توجه أصابع الاتهام «للجهاز الأمني برمته»: «ابني لم يسقط، بل قُتل». وأضافت: «لا أثق بالجيش بعد اليوم ولا أثق بالحكومة. قدمت ابني للدولة ولم يكن ثمة من يحميه». وهو أصعب الاتهام ذاته الذي وجهته عائلة ضابط الاستخبارات أيضاً على لسان والده الذي قال: «الجهاز هو الذي قتل ابني!».

من لا يقبل الطاولة يبقى تحتها!

لكل تفصيل أو فارق بسيط وقعته على الجمهور الواسع ودلالاته في الرأي العام، على سبيل المثال: عملية التغطية التي قام بها الجيش لوجهي والذي ضابط الاستخبارات وتشويبهما، في إطار أمر منع النشر «خشية المس بأمن الدولة»، جعل من الصعب جداً على الجمهور الواسع التعاطف مع الضابط وعائلته ومعاناتها، ثم التعبير عن مثل هذا التعاطف، الأمر الذي يحول الوالدين إلى شخصين متسترين على شيء ما يخص ابنيهما، وهو ما حصل بالفعل. في ضوء ذلك، كتب عدد من المعلقين على الصفحة الخاصة التي أنشأتها عائلة الضابط على شبكة الفيسبوك تحت اسم «نحبك، نذكرك ولن ننزال»، أن أولياء أمور كثيرين لمجندين في لواء الأبحاث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية» أصبحوا، في أعقاب ما حصل للضابط «ت»، «غير قادرين على النوم الهادئ ليلاً والوثوق بأن الجيش سيفعل كل شيء كي يعود أبنائهم إلى بيوتهم وعائلاتهم سالمين».

من جهته، قال والد الضابط، في إطار تقرير «شموريم»: «لست واثقاً بأن ما سأقوله هنا جيد للجيش! وأضاف: «لكني أقول لأهالي الجنود أن عليهم أن لا يناموا بهدوء؛ لأنه في اللحظة التي سيسقط فيها أبنائهم ستكونون وحيدين... الخطأ الأكبر الذي ارتكبناه نحن هو أننا لم نقلب

طاولات، لأن من لا يقبل الطاولة في هذه الدولة يبقى تحتها! أما المعلق العسكري في القناة ١٣ في التلفزيون الإسرائيلي، ألون بن دافيد، فرأى في حديثه ضمن هذا التقرير إنه «كان يتعين على الجيش احتضان عائلة هذا الضابط منذ اللحظة الأولى ثم الإفراج عن أكثر ما أمكن من التفاصيل، بدلاً من التستر عليها والاجتهاد في إخفاؤها». وأضاف: «العدد الأكبر من المكالمات الهاتفية التي تلقيتها أنا بشأن هذه القضية بعد انفضاحها كانت من آباء وأمهاث لمجندين في الاستخبارات العسكرية وجهاً إلى السؤال ذاته: هل معنى هذا أنه من الممكن أن يختطفوا ابننا من الشارع ويضعوه في غرفة اعتقال معتمة دون أن ندري بما يحصل له ومعهم... لقد سببت هذه القضية درجة عالية جداً من الضغط لدى الأهالي».

يعدد ألون بن دافيد التذكير بأن الجيش كان يمنع، حتى الثمانينيات، أي نشر عن الحوادث التي تقع في معسكراته وخلال تدريبات وحداته المختلفة. لكن العائلات رفضت هذا الإسكات «وشكلت، في نهاية المطاف، ما يشبه جهاز مراقبة خارجي أضطر الجيش إلى النشر عن الحوادث، التحقيق فيها واستخلاص العبر منها، مما أدى في المحصلة النهائية إلى انخفاض حاد في عدد هذه الحوادث». غير أن هذا التغيير الذي دفعت العائلات نحوه وحسمت أمر تحقيقه في الثمانينيات جاء - كما يوضح بن دافيد - هو «نتيجة علاقات سوية وثقة متبادلة بين الجيش والعائلات آنذاك، وهو ما لا يمكن القول إنه قائم اليوم»، كما يؤكد. ويضيف: في دورات إعداد وتأهيل القادة غير الضباط في مجال الصحافة ضمن وحدة الناطق الرسمي بلسان الجيش، كانوا يعلمون الجنود، على مدى سنوات طويلة جداً، أن عليهم الإجابة بعبارة «الجيش لا يناقش كارتة تسيئليهم»- الحادثتان اللتان وقعتا خلال التدريبات العسكرية في قاعدة «تسيئليهم» في جنوب إسرائيل («تسيئليم أ» و«تسيئليم ب»)، في تموز ١٩٩٠ وتششرين الثاني ١٩٩٢ على التوالي، وسقط فيهما ١٠ جنود- غيرت قيادة الجيش نص العبارة واستبدلته بالتالي: «الجيش يدعم العائلات ويتفهم المهام وهو ملتزم بإجراء تحقيق واستخلاص العبر». لكن عدداً كبيراً جداً من العائلات لا يزال يرفض تقبل هذا الجواب.

وهو ما تعبر عنه سيدة تدعى أفيفا فلكسر، والدّة الطيار الذي سقط خلال التدريبات في العام ٢٠١٣، إذ تقول: «هذه اللازمة التي يرددونها وتقول إن «الجيش لا يناقش العائلات، يتفهم ألمها وتم تعيين لجنة تحقيق وسنستخلص العبر» دائماً ما تجعلني أغلي من الغضب... أنا أطرح أسئلة وعليكم أنتم أن تعطوني الأجوبة، الصحيحة، الصادقة والموثوقة. لماذا يجب تصوير الأمر وكأنه نقاش وجدال غير شرعي؟؟». وتضيف: «كانت العائلات الثكلى ستشعر بصورة أفضل بكثير لو أنهم يعرضون أمامها الحقائق والعبر التي استخلصوها من سقوط أبنائها وكيف سيطبقون هذه العبر، بدلاً من تحويل الأمر إلى مجرد جدال غير مشروع».

ينوه بن دافيد إلى أن «العائلات الثكلى كانت تتمتع في السابق بمكانة من القدسية، أكثر بكثير مما هو حالها اليوم»، ولهذا «كانت حالات الصراخ من جانب الأهالي أقل بكثير مما هي عليه اليوم والصدامات مع الجيش وقيادته كانت أقل تخطيطاً وإحكاماً مما هي عليه اليوم... لم تكن العائلات تستعين بمستشارين إعلاميين، مثلما تفعل اليوم». في التحصيل الأخير، تؤكد العائلات - كما تشير معدة التقارير في موقع «شموريم»- أن الأثمان التي تدفعها عائلات الجنود المفقودين أو الأسرى، كما العائلات الثكلى أيضاً، هي أبهظ بكثير من أي ثمن قد يدفعه الجهاز في الصراع بينهما. والأثمان هنا لا تقتصر على فقدان الأبناء، الذي هو الثمن الأكثر فداحة، وإنما تشمل أيضاً أثماناً صحية واقتصادية باهظة؛ عائلة خاضت مثل هذه المواجهة مع هذا الجهاز، ثمة شخص واحد منها على الأقل أصيب بمرض السرطان أو بمرض عضال آخر، وحين ذُكرت هذه الحقيقة أمام من لعب في الماضي دور الوسيط بين الجهاز والعائلات قال: هذه حقيقة فظيعة ومرعبة، ليس ثمة من لم ينتبه إلى هذه الحقيقة. للتوتر والألم اللذين تكاديهما العائلات ثمن صحي واضح لا يمكن إنكاره أو تجاهله، كذلك أشقاء ذلك الجندي وشقيقاته، الذين يجري تجاهلهم وإهمال رعايتهم بسبب الانشغال الكلي بقضية الجندي، يصابون بندوب نفسية لا يجوز إنكارها أو تجاهلها».

إلى جانب الثمن النفسي والجسدي الذي تدفعه العائلات، هناك الثمن الاقتصادي لهذه المعارك التي تخوضها ضد الجهاز وأذرع، «نحن دفعنا مبالغ طائلة على المحاكم والاتماسات خلال سنوات عديدة من معركتنا ضد الأجهزة الأمنية»، تقول شقيقة جندي الاحتياط يهودا كاتس، المفقود من معركة السلطان يعقوب في لبنان في حزيران ١٩٨٢، بينما قال حاييم أبراهام: «صرفت أكثر من ٧٠٠ ألف شيكل، صرفت كل توفيراتي على مشروع إعادة الأبناء ولم يعد لدي اليوم ما يكفي لإعالة عائلتي!»؛ وحاييم هذا هو والد الجندي بنيامين أبراهام، أحد الجنود الثلاثة الذين اختطفهم حزب الله في تشرين الأول ٢٠٠٠ ثم أعلن الجيش عنهم، في تشرين الثاني ٢٠٠١، أنهم «قتلى مكان دفنهم مجهول».



إسرائيل القوة الخائفة: صورة من الجولان المحتل.

(الغب)

«يوم الغفران» بين الأمس واليوم.. هل التاريخ يعيد نفسه؟

بقلم: إليشع هاس (*)

الإسرائيلي- المحزر).

لذلك، فإن الكلمة الأساسية في كلام وزير الدفاع هي «التقييم». لماذا لا يعرف وزير دفاع قدرات المعركة التي يتولى مسؤوليتها؟ لماذا يحتاج إلى تقييم يتبين أنه خاطئ في النهاية؟ هناك العديد من الإجابات المحتملة على هذا السؤال، لكن إذا تبيننا نهج يانوش بن غال، ومفاده أن هناك واقعاً يجب التعاطي معه، فإننا نواجه سؤالاً راهناً للغاية هذه الأيام في «يوم الغفران» الحالي.

أيها السادة، التاريخ يعيد نفسه

يواجه دولة إسرائيل في «يوم الغفران» هذا العام ٢٠٢١ مزيج هائل من القدرات لدى العدو وإسكات متكرر لقدرات الجيش الإسرائيلي أمامها، ودعونا ننقل من الصعب إلى السهل. لقد وقع (الرئيس المصري السابق) أنور السادات اتفاق سلام بعد حصوله على موافقة شرعية من حكما الأزهر لتوقيع اتفاق مؤقت هناك تصريح بل واجب لخرقه، وفقاً لقدرات الجيشين، المصري والإسرائيلي.

منذ اليوم الأول تم انتهاك الاتفاق بينما سلمت الحكومات الإسرائيلية بحقيقتين أساسيتين: الأولى، أنه لا يوجد أي تطور في العلاقات المدنية بين البلدين؛ والثانية أن الجيش المصري يتعاضد إلى أبعاد هائلة وأصبح اتفاق نزع السلاح في سيناء مجرد حبر على ورق، وليس هذا فحسب، فقد أفادت تقارير في الأيام الأخيرة بأن مصر ستتفاجأ إذا لم تستجيب إسرائيل لطلبها بإرسال قوات عسكرية إلى شبه جزيرة سيناء، وبأحجام مماثلة لما قبل حرب «يوم الغفران». إن مصر هي دولة فقيرة وجائعة لكنها تستثمر في زيادة حجم وقدرة جيشها وكأنها دولة غنية، بينما ذهب الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي إلى ما هو أبعد من ذلك، حين ضاعف في السنوات الأخيرة قدرات الجيش المصري في عدة قطاعات.

أنا أوصي الجميع بتصفح موقع المقدم (احتياط) إيلي ديكل، وأن يأخذوا فكرة حول القدرات وشكل التقديرات

التي يضعها الجيش المصري في اتجاه الشرق، سيناء والنقب. المقدم (احتياط)، وهو خبير في الاستخبارات الميدانية، يقوم ببساطة وبعيون مهنية بدراسة صور الأقمار الصناعية على موقع غوغل. فهناك ثروة من المعلومات المتاحة علناً، وما عليك سوى معرفة كيفية التمعن في الصور. إن الجيش المصري عشية «يوم الغفران» ٢٠٢١ أكبر بكثير من الجيش الإسرائيلي. إنه جيش مجهز بمعدات غربية متطورة ويتمتع بمساعدة مالية كبيرة من الولايات المتحدة.

فعلى سبيل المثال، دبابة المعركة الحربية المصرية هي دبابة أميركية متطورة جداً، ومؤخراً اشترى المصريون ألف وخمس مائة دبابة، وشيدوا ستين جسراً فوق قناة السويس، وشقوا الشوارع المؤدية إلى النقب، وقاموا بإعداد خزانات وقود لجيشين في سيناء، بل إنهم يبنيون قاعدة جوية في سيناء. لقد تمركز هذا الجيش الضخم شرقاً، بين القاهرة والحدود الإسرائيلية. وتشمل هذه القدرات القدرة على نقل جيشين إلى سيناء خلال ٤٨ ساعة أو أقل، وهو ما يكفي لنشل الاقتصاد الإسرائيلي. لقد سبق للمخابرات الإسرائيلية أن تفاجأت في الماضي بحملتين من هذا القبيل، في العامين ١٩٦٠ و١٩٦٧. في الحالة الأولى تسببت القوى العظمى العالمية في انسحاب الجيش المصري، وفي الحالة الثانية كان يجب علينا خوض الحرب.

إن من دفع ثمن التقييمات الخاطئة وتقاوغس القيادة العليا والمستوى السياسي في العام ١٩٧٣، هم جنود وضباط القوات الهجومية، كان الثمن مدفوعاً بما يفوق القدرة على التحمل، وكان بدل الأرواح بمنتهى السمو. على سبيل المثال، قاتل جنود اللواء ١٨٨ ببسالة وشراسة لا حدود لهما، لكنهم أيقنوا أنه في نهاية المطاف، يمكن للحجم الكمي لقوات العدو أن يعوّض عن قدراتها في حال كانت متدنية.

لتعلم من الماضي

من أجل تفادي العودة إلى اعتراف خطأ «في تقييم

قدرات الجيش الإسرائيلي مقابل قدرات العدو» بعد ثمن الدم الذي يمكن تخفيضه بواسطة التحضير المناسب، يوصى بشدة بقراءة مقالات اللواء (احتياط) إسحاق بريك. وهو من الجيل الذي دفع بدمه ثمن أخطاء التقديرات الخاطئة في القيادة العسكرية العليا العام ١٩٧٣، وعلى مدى تسعة عشر يوماً عاصفاً، قاد سرية دبابات على خط الجبهة الأول، خط النار، المعروف أيضاً باسم «خط الدم»، بتفان شديد، وهو يعرف جيداً طعم ساحة المعركة.

في آخر منصب له في المؤسسة الأمنية، أجرى اللواء بريك بحثاً معمقاً لم يقم بإجرائه أحد حتى الآن. على امتداد عقد من الزمن، زار كل واحدة من وحدات الجيش الإسرائيلي ثلاث مرات وتعرف على حالتها، ليس من تقارير قائدها، وإنما من فحص الأمور ميدانياً على الأرض، في المستودعات، في التدريبات، في مستودعات وقت الطوارئ، في جودة الصيانة وفي شهادات الجنود الذين يجرون الاستعدادات للحرب من خلال التدريبات والتزود بالمعدات والتجهيزات، وهو لم يكتفِ بتقييمات، ضباط كبار، لقد وجد اللواء بريك أن الجيش الإسرائيلي يعتمد مرة أخرى على المعجزات، ولم يكن على استعداد لمواجهة محتمة مع قدرات العدو المؤكدة.

فيما يتجاوز قدرات الجيش المصري، نعلم اليوم أن الجيش السوري أخذ بإعادة التأهيل والإصلاح، وأن نظاماً صاروخياً في لبنان بات جاهزاً ليضرب لنا الجبهة الداخلية، وأن قطاع غزة ليس جزيرة سلام، وفي يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تعمل عدة كتائب دربتها القوات الأميركية وقوات مجهزة بالسلاح الإسرائيلي بموجب اتفاق أوسلو، ويجب أن يضاف إلى ذلك التلميحات الفظة التي تلقيتها من البلدات العربية داخل الخط الأخضر.

صباح السابع من تشرين الأول ١٩٧٣، خدمت كقائد سرية في اللواء التاسع، خرجنا فجراً من قاعدة الطوارئ في يكنعام، ومررنا، طابوراً من الدبابات والمدربات، في شوارع الناصرة في طريقنا إلى جنوبي الجولان. لم يطلق أحد النار أو يشوش مسيرنا، وأرأينا النظرات المرتعبة

على الشرفات. هل هناك من يوهم نفسه بأنه في فترة طوارئ مستقبلية ستكون قوات الاحتياط فعالة عندما تغلق طرق الشمال والجنوب كتائب «شغب» عربية التي لم تحاكم بعد على أعمال الشغب العام ٢٠٢١ ولا على أعمال الشغب العام ٢٠٠٠ ولاقوا التشجيع من «لجنة أور» وسياسيين من بعض الأحزاب؟

لقد هاجم العرب المشروع الصهيوني فقط عندما قدروا أن إسرائيل ضعفت وأن ميزان القوى سمح بالنصر. لقد ارتكبوا أخطاء في الماضي، لكن ليس هناك ما يضمن أنهم لن يستمروا في ارتكاب الأخطاء والهجوم مرة أخرى. كل شيء جاهز والجميع ينتظرون مؤشرات الضعف في استعداد اليهود للقتال. إن تجربة الصهيونية التي امتدت على مدى مئة عام تثبت أن الاندلاع يمكن أن يحدث كل يوم.

إذا كنا راغبين في الحياة، فيحظر علينا الاعتماد بأعين مغمضة على المسؤولين عن أمن الدولة. يجب الانتباه للحقائق التي يتم الكشف عنها كل يوم ومطالبة القائمين على الاستعدادات للحرب بتقديم إجابات قبل الحرب وليس في لجان التحقيق. لذلك، كي لا ننظر مرة أخرى لسماح أخطاء أي وزير دفاع ولا اعتذاراته، نحن مطالبون بالاستفادة من «يوم الغفران»، لإجراء حساب نفس على صعيد وطني يتطرق إلى القدرات وليس إلى التقييمات، فالاستعدادات لحرب مفاجئة تستغرق وقتاً طويلاً، وبالتالي، يجب أن ندعو الحكومة إلى التعاطي مع الواقع غير السار الذي يتم الكشف عنه في أعمال الكثيرين، بمن فيهم إيلي ديكل وإسحاق بريك، وتفادي أي وضع يتحدث فيه وزير دفاع ما بشكل يائس عن احتمال «تدمير الهيكل الثالث»، في حين أن المستوى العسكري الهجومي يبذل روحه في المعركة.

(*) كاتب المقال البروفسور إليشع هاس هو الرئيس الفعلي لـ «فوروم أساتذة الجامعات من أجل المناعة السياسية والاقتصادية»، وهو إطار محافظ ذو نزعات صغرى، نشر المقال في موقع «ميداه» اليميني على شبكة الإنترنت، ترجمة خاصة بالمشهد الإسرائيلي.

يصدر قريباً عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)

سوسن زهر



قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (1967)

سوسن زهر



(الصورة: عن: ساينس اورغ نيوز)

الأطفال و«كورونا» أخطار من نوع مختلف.

بحث: أزمة «كورونا» فاقمت مأساة الأطفال والشبية المعرضين أصلاً للخطر في إسرائيل!

وترتيب أولويات قضايا حالات الأزمات المستقبلية وكيف تقوم بهذا، وبرعاية الأطفال ذوي الإعاقة، وتعزيز خدمة الصحة العقلية وبرنامج تغذية الأطفال في المدارس. في هذه النقطة الأخيرة تمت الاستفاضة في تقرير سابق بشأن الأمن الغذائي أن المعطيات، ومنها مسح أجرته مؤسسة التأمين الوطني في العام ٢٠١٦، أظهر أن حوالي ٢٥٪ من الأطفال حتى سن ١٨ عاماً في إسرائيل يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وترتفع في صفوف المواطنين العرب وبالفعل، فقد تسبب انتشار وباء كورونا في الأمن الغذائي بشكل كبير. وقد سبقت الإشارة إلى أن هناك قلقاً من أن انتشار كورونا قد زاد من انعدام الأمن الغذائي بين الأطفال، حيث منعهم من الوصول إلى قنوات الدعم التي كانت قائمة قبل اندلاعه، بما في ذلك التغذية في المدارس.

وبالفعل، فقد تسبب انتشار وباء كورونا الذي بدأ في آذار ٢٠٢٠ في زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسط تراجع الدخل بين العديد من الأسر وارتفاع معدلات البطالة والحجر الصحي. عامل الخطر الجديد الآخر الذي ظهر وهند الأطفال هو وقف أنشطة المدارس وسائر الأطر التربوية، التي كان يتلقى فيها العديد من الأطفال سابقاً، بمن في ذلك الأطفال والشبية المعرضين للخطر، وجبة ساخنة على أساس يومي، مجاناً أو بتكلفة رمزية، قبل اندلاع الوباء. ولكن، من آذار ٢٠٢٠ إلى آذار ٢٠٢١، تم إغلاق جميع المؤسسات التعليمية ثلاث مرات بسبب انتشار وباء كورونا. في المجموع واجه طلاب التعليم قبل الابتدائي حوالي ٦٠ يوماً من انعدام المساعدة في التغذية.

إن كل طفل من عائلة فقيرة يعاني من المساس بأبسط حقوقه، ومن الحق في أن يأكل بشكل لائق، وهذا خطر حقيقي على صحته. فكم بالحري حين يكون الطفل أيضاً يقع في دائرة التهديدات والمخاطر؟ هناك معطيات كثيرة ناقصة، كما تشير أبحاث كثيرة منها البحث قيد الاستعراض هنا. ولكن المعطيات الرسمية سبق أن أكدت بأنه خلال العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠، تلقى حوالي ٣٩ ألف طفل وفتى التغذية في أطر الرعاية المختلفة المخصصة للأطفال والشبية المعرضين للخطر في المجتمع. هذا العدد ازداد وربما تضاعف مراراً؛ في حين أن الدراسات ذات الصلة، كشفت وعادت على التأكيد أنه مع انعدام سياسة شاملة في إسرائيل لتوفير الأمن الغذائي، يظهر أنه لا يوجد تبادل منهجي للمعلومات والتنسيق بين الجهات المختلفة، وخصوصاً الحكومية منها.

الأصغر: على سبيل المثال، ١٥٪ من الشباب في البرنامج واجههم وضع خطر جديد في مجال الانتماء الأسري (مثل قطع الاتصال بالوالدين) في حين أن ١٢٪ من أطفال المرحلة الابتدائية والطفولة المبكرة كانت لديهم هذه الحالة في جميع المناطق التي تم فحصها. * خلال مقارنة نسبة الشباب الذين تم تحديدهم على أنهم في حالات خطر جديدة، في ٢٠١٩/٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٧/١٨، من بين جميع المشاركين في البرنامج، تبين أنه في ٢٠١٩/٢٠، تم تحديد ضعف عدد الشباب الذين يعانون من حالات خطر جديدة. على سبيل المثال: في ٢٠١٧/١٨، وجد أن ما يقرب من ٨٪ من الشباب لديهم حالات خطر جديدة في مجال الانتماء الأسري، بينما في ٢٠١٩/٢٠ كان معدل أولئك الذين تم اكتشافهم تقريباً ضعفين (٦٠،٦٪). في مجال الرعاية تم العثور على فجوات مماثلة في الصحة النفسية (٦٠،٨٪ مقابل ٢٠،١٤٪ على التوالي). الأمر نفسه ينطبق في مجال الحماية ضد الآخرين.

ليس واضحاً مدى استعداد الوزارات للتعامل مع القضية وعواقبها

ضمن استخلاصات البحث، أنه في إثر النتائج والاستعداد لحالة طوارئ مستقبلية بعد الوضع المعقد الذي نشأ أثناء إعداد هذه الورقة، تم الشروع في إجراء واسع لاستخلاص النتائج ونتائج التخطيط في حالات الطوارئ؛ وشملت سلسلة من الإجراءات لتشخيص الأطفال المعرضين للخطر وتحديد مكانهم وسبل معالجتهم، ورسم الخرائط وتجميع الموارد، وتحديد أولويات الاحتياجات والاستجابات وتحسين آليات العمل مع الوزارات الحكومية لتسهيل الاستجابة. ويتابع أنه في أوقات الأزمات، يظهر التصدي لعواقب أزمة كورونا من المسح أعلاه، أن فترة الطوارئ التي أعقبت تفشي فيروس كورونا أثرت بشدة على الأطفال بشكل عام والأطفال المعرضين للخطر بشكل خاص. لكن البحث لم يفحص ما إذا كانت الوزارات الحكومية مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة الرعاية والخدمات الاجتماعية مستعدة للتعامل مع عواقب إساءة معاملة الأطفال وكيف، وبالمثل، كذلك، لم يفحص ما إذا كانت عمليات استخلاص العبر قد أجريت في هذه الوزارات، وما هي تلك العمليات والإجراءات لرعاية الأطفال المعرضين للخطر أثناء الأزمة، مثل تنظيم وضع العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية والمؤسسات والأماكن خارج المنزل كعاملين حيويين، وما إذا كانت الوزارات تقوم بإعداد

بموجب المعطيات؛ في العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠، شارك نحو ٥٦ ألف طفل ومراهق في البرنامج. يقيس البرنامج سبع حالات خطر لتحديد ورصد حالة الأطفال في سبعة مجالات من الحياة: الوجود الجسدي والصحة والنمو؛ الانتماء إلى عائلة؛ التعلم واكتساب المهارات؛ الرفاه والصحة العقلية؛ الانتماء والتكامل الاجتماعي؛ الحماية من الآخرين؛ والحماية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

زيادة عدد من يعانون حالات خطر جديدة في ٢٠١٩/٢٠

يقول معدو البحث إنه عند فحص بيانات السنوات الأخيرة، من العام ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٠ (باستثناء ٢٠١٨/٢٠١٩ لنقص في البيانات) «نرى اتجاهًا ثابتًا لزيادة نسبة الأطفال المشاركين في البرنامج الذين تحسنت حالتهم. في العام ٢٠١٧/١٨ أظهر ما يقرب من نصف الأطفال تحسناً في مدى تعقيد المخاطر التي تهددهم وخرج حوالي خمسهم من الخطر. ومع ذلك، في العام ٢٠١٩/٢٠ - العام الذي اندلعت فيه جائحة كورونا وما سببته من إغلاق العديد من الأفر - كان هناك انخفاض كبير في كل من معدل تحسن حالة الأطفال ونسبة الأطفال الذين خرجوا من حالات الخطر. خلال تفشي كورونا، كان هناك انخفاض بنحو الثلث في نسبة الأطفال الذين تحسنت حالاتهم من مدى تعقيد المخاطر لديهم وانخفاض بنحو ٦٠٪ في نسبة الأطفال الذين خرجوا من دائرة الخطر».

في تقرير فحص الفروق بين ٢٠١٧/١٨ و ٢٠١٩/٢٠ عام تفشي كورونا- تبرز النقاط التالية: * في ٢٠١٩/٢٠ كان التحسن في جميع مجالات الحياة (باستثناء «الحماية من الآخرين») أقل، مقارنة بالقياس المقابل في ٢٠١٧/١٨ (٥٤،٤٪ مقابل ٥٨،٣٪ على التوالي)، أي أنه بعد الأزمة كان هناك تحسن طفيف في وضع الأطفال مقارنة بالسنوات السابقة. في نقطتين زمنييتين، تم تحديد المزيد من الأطفال الذين يعانون من حالات خطر جديدة في جميع مجالات الحياة التي تم فحصها مقارنة بالسنوات السابقة، كما يلي: في ٢٠١٧/١٨، وفي ٢٠١٩/٢٠ كان هناك زيادة بمرتين ونصف المرة في عدد الأطفال الذين يعانون من حالة خطر جديدة واحدة أو أكثر مقارنة بـ ٢٠١٧/١٨، أي أنه بسبب أزمة كورونا، كانت هناك زيادة كبيرة في حالات الخطر الجديدة المحددة. * بالإضافة إلى ذلك، وجد أن معدل الكشف عن حالات الخطر يزداد مع زيادة العمر. بعبارة أخرى، تأثر الشباب بمعدل أعلى قليلاً من الفئات العمرية

زيادة على نطاق وحالات الخطر داخل المنزل وخارجه

تركز تقرير معهد الأبحاث كما يشير في ملطعه على البيانات المتعلقة ببرنامج الحكومة المركزية في هذا المجال - والمسماي: البرنامج الوطني للأطفال والشباب المعرضين للخطر. وكتب: تثير الدراسات في أرجاء العالم حول تأثير كورونا على الأطفال والشباب المعرضين للخطر ٣ مخاوف وصعوبات: * زيادة الضغط العاطفي وخطر الانتحار. ظهور طيف من حالات الكرب والقلق كرد على تهديد وجودي وظروف عدم اليقين وضائقة الوالدين والوحدة والبعد عن مصادر الدعم الاجتماعي. صعوبة تلبية الاحتياجات الاجتماعية وغيرها للأطفال والتعرض للاذى والاستغلال. * تضرر تلقي موجبات لنموهم، وصعوبة تلقي العلاج الطبي وشبه الطبي، وضعف في التسلسل التعليمي، والإنجازات الدراسية، وضعف الدافع للتعلم في مواجهة الصعوبات التي تصاحب التعلم عبر الإنترنت، وعدم التواصل المباشر مع المعلمين ومعلمي رياض الأطفال ومقدمي الرعاية. * زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

لقد طرأت زيادة على نطاق المخاطر المعروفة وحالات الخطر داخل المنزل وخارجه، بما في ذلك صعوبة تحديد مكان الأطفال المتأثرين بالإهمال وسوء المعاملة وعلاجهم. «البرنامج الوطني للأطفال والشباب المعرضين للخطر»، وفقاً للبحث، هو أحد البرامج الحكومية الرئيسية لعلاج الأطفال والشباب، تم تطوير البرنامج من قبل وزارة الرعاية والخدمات الاجتماعية، بمشاركة وزارة التربية والسلطات المحلية. الهدف المعلن من البرنامج هو تقليل عدد الأطفال والشباب الذين يعيشون في مواقف تعرضهم للخطر وتهدد نموهم الطبيعي، مع التركيز على المجموعات الفريدة والضعيفة. يفترض أن عمل البرنامج هو على منع وتقليل المواقف الخطرة مثل صعوبات التعلم والتأخر في النمو والسلوكيات السيئة لدى الأطفال من جميع الأعمار، مع التركيز على الطفولة المبكرة. يركز البرنامج على حوالي ٢٠٠ سلطة محلية وعدد من الأحياء الضعيفة في المدن الكبيرة، كل منطقة تتمتع بالاستقلالية وبمستطاعها الاختيار من بين مجموعة واسعة من البرامج التي تضمها قاعدة بيانات البرامج المشتركة بين الوزارات، بناء على تحديد احتياجات الأطفال والميزانية المخصصة لكل منطقة.

كتب هشام نفاع:

توقف بحث نشره مؤخراً معهد الأبحاث التابع للكنيست الإسرائيلي عند قضية عنونها بـ: «الأطفال المعرضون للخطر في أزمة كورونا: البرنامج الوطني للأطفال والشباب المعرضين للخطر». ويعرض في تقرير خاص كيف أثرت أزمة تفشي فيروس كورونا على جميع مجالات حياة الأطفال بشكل عام، والأطفال المعرضين للخطر بشكل خاص؛ إذ أدت الأزمة الصحية والإقامة المطولة في المنازل في بعض العائلات إلى تنامي ظواهر نفسية تجلت في القلق والضغط الصحي والاقتصادية والعائلية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حالات الخطر على الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، يقول، أدى تقليص نشاط أنظمة التعليم والصحة والرعاية خلال الأزمة، وحتى إغلاق بعضها، إلى صعوبات كبيرة في تحديد مكان الأطفال المصابين وسبل حمايتهم وعلاجهم. وإلى جانب الأطفال في العائلات المستقرة، هناك عائلات تعاني من مشاكل لم تستطع أن توفر، حتى قبل الأزمة، احتياجات الأطفال، بل أضررت بالأطفال إلى درجة أدت إلى إخراجهم من المنزل ونقلهم إلى أماكن خارج المنزل بشكل كامل أو جزئي. نظرياً، كان من الممكن أن يكون هؤلاء الأطفال قد عانوا من الأزمة بشكل أكثر خطورة وأن يكونوا في خطر يومي إذا اضطروا إلى العودة للبقاء في المنزل. وفي بعض الحالات كان من الممكن أن يعيشوا بدون سقف فوق رؤوسهم، بالنسبة إلى بعضهم، كان هناك خوف من أن يضطروا إلى العودة إلى نفس حالات الاعتداء عليهم التي أخرجوا من منازلهم بسببها، مثل العنف الشديد والاعتداء الجنسي.

وفقاً لمعطيات وزارة الرعاية والخدمات الاجتماعية؛ يعيش في إسرائيل أكثر من مليوني طفل، من بينهم ٣٣٠ ألفاً من الأطفال والشبية الموجودين في أوضاع خطر وضائقة. أوضاع الخطر هذه تمس بقدرة الأهل والشبية على استفاد حقوقهم الأساسية في مجال الأمان، الحماية والكرامة. الحديث هو عن سلسلة أوضاع خطر مختلفة، تتطلب ملاءمة حلول مختلفة ومتنوعة. هذه الأوضاع تنبع مما تنبع منه من مواجهة مصاعب اقتصادية، مرض أو وفاة أحد الوالدين، مصاعب تعليمية، أو التفاوت الاجتماعي وتتمثل في صعوبات بالأداء الوظيفي وحتى الانحراف الاجتماعي.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 - 2 - 00970
فاكس: 2966205 - 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي